مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

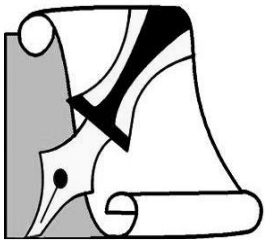

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مؤتمر "الاستيطان والتهجير" للصهيونية الدينية في القدس

1 – مدخل:

لم يعد احتلال قطاع غزة وإعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية فيه مجرّد حلم بالنسبة للعديد من أطراف اليمين الفاشي في الكيان المحتل، حيث يؤيّد ما يقرب من ثلث أعضاء الحكومة والكنيست الحاليين تجديد الاستيطان داخل القطاع، بما في ذلك أعضاء كنيست، ليس فقط من الليكود و"الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت"، ولكن أيضاً من الأحزاب الحريدية الدينية.

بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الكيان، الذي لم يتّخذ خطوات عملية لمنع عقد المؤتمر الذي نظّمته جماعات استيطانية عنصرية، اتّهمته المعارضة بالمشاركة غير المباشرة فيه، بينما شكّلت مشاركة وزراء ونواب من حزبه "الليكود" في المؤتمر، موقفاً يمينياً واضحاً للحكومة حول كلّ ما يتعلق بمستقبل غزة.

إن الحملة لأجل الاستيطان من جديد في قطاع غزة، كانت قد بدأت بتعليق إعلانات بالقرب من الكنيست خلال الأسبوع الأول من الحرب مع "حماس" وتجمّعات صغيرة في مستوطنة أرييل بالضفة الغربية. وهذه هي الطريقة النموذجية لاستراتيجية عمل المستوطنين على مرّ السنين في الضفة الغربية، الذين عملوا على ترسيخ وجودهم في المنطقة أو في مواقع الجيش، في مجموعات صغيرة، بينما تغضّ الحكومة والجيش النظر عنهم؛ إلى جانب استخدام العلاقات العامة والضغط السياسي في الكنيست وأروقة السلطة؛ والفعاليات الجماهيرية والمظاهرات والمؤتمرات التي تدفع بأجندة المستوطنات الجديدة.

وفي السياق، قال رئيس مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان، وهو أحد أبرز الناشطين في حزب الليكود: "نحن ننتظر قراراً حكومياً بشأن إقامة مستوطنة صغيرة، أو الاحتفاظ بموقع عسكري، أو شيء من هذا القبيل في شمال قطاع غزة. وأضاف: "بدون الحكومة لن ينجح الأمر. نحن لا نتحدّى نتنياهو؛ لكن موقفنا لا لُبسَ فيه، وأنا أعلم أنه يمكن أن ينجح. قبل ستة عشر عاماً ناضلنا من أجل العودة إلى حومش بعد فكّ الارتباط"، في إشارة إلى بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية تم إخلاؤها في عام 2005، في وقت الانسحاب من

غزة بالذات؛ ولكن أعاد المستوطنون إقامتها بعد سنوات، بعد إلغاء الكنيست القوانين التي أدّت إلى إغلاق بعض مستوطنات شمال الضفة الغربية. وقال دغان: "في النهاية حدث ذلك، وتم إلغاء قانون فك الارتباط. لقد عُدنا إلى حومش وشمال السامرة، وسنعود أيضًا إلى غوش قطيف". فقد عمل وزراء من الحكومة، وأعضاء بارزون في الكنيست، وشخصيات عامة، وآلاف الناشطين، جاهدين لتحقيق ذلك منذ اندلاع الحرب مع "حماس" في السابع من أكتوبر، وكثّفوا جهودهم في الآونة الأخيرة؛ وهم قاموا بتوزيع المهام فيما بينهم، وتشكيل مجموعات استيطانية أساسية بناءً على خريطة المستوطنات التي يُخطّطون لإعادة إقامتها في القطاع تحت شعار وزير السياحة حاييم كاتس: "نحن نمثّل غالبية الشعب". وتضمّنت الخريطة عدداً من المباني عند أطراف بيت حانون مُدمّرة؛ وبدلها ستُقام مستوطنة "يشاي" ومستوطنة "ماعوز" في الساحل الجنوبي لقطاع غزة، وكذلك مستوطنة مخصّصة للمتطرفين تُسمّى "حيسد ألالفيم" في جنوب رفح، ومستوطنة "كيلات عزة هحدشا"؛ ومُخطّط أن تكون مدينة خضراء في القطاع. ونشر المشرفون لافتات على طاولات المؤتمر تطلب من المشاركين تسجيل أسمائهم للسكن في مستوطنات غزة. كما وزّع المؤتمر كرّاسة للمشاركين كتب فيها ناشطو الاستيطان، كلٌ في جانب مُعيّن متعلق بالمشروع الاستيطاني داخل غزة. ومما جاء في الكرّاسة، كتب المحامي أفيعاد فيسيلو، بأن "نكبة 2"، أي "الطرد الجماعي للعرب من غزة، يوجد فيها مُبرّر كامل في قوانين الحرب." والحاخام عوزي شارباف، وهو الأب الروحي لحركة الاستيطان في غزة، شرح في الكرّاسة بأن وصيّة وراثة الأرض تعني "احتلال أرض إسرائيل بحسب الحدود التي قيلت لأبينا إبراهيم؛ وأيضاً تدمير وطرد كلّ من يُعارض حكم شعب إسرائيل في أرض إسرائيل، بالضبط كما فعل يوشع بن نون." أما إلياهو ليبمان، والد أسير في غزة، فشَرَحَ استناداً لمصادر يهودية بأن "الذين لا يمكن قتلهم يجب طردهم ووراثتهم؛ لا يوجد أبرياء."

قادة "إسرائيل" رفضوا رسمياً مرارا فكرة إعادة بناء المستوطنات في غزة، وسط معارضة صريحة من المجتمع الدولي، وخاصة الحليف الرئيس لإسرائيل، الولايات المتحدة. ومع ذلك، أثارت الحملة العسكرية في القطاع لإسقاط "حماس" الآمال مُجدّداً في صفوف بعض أنصار حركة الاستيطان. وقال رئيس مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان: "علينا استعادة هذه المنطقة وإقامة مستوطنة في غزة. علينا أن نبدأ في شمالي قطاع غزة. المنطقة التي كانت تقع فيها إيلي سيناي ونيسانيت ودوغيت... إنها قريبة من سديروت، وهناك سيتم بناء المستوطنات الأولى".

2 – ملابسات عقد المؤتمر:

حمل المؤتمر الذي نظّمته جمعيات استيطانية وأحزاب يمينية متطرفة بتاريخ 2024/1/28، في القدس المحتلة، تحت عنوان "العودة للاستيطان في قطاع غزة والتهجير الطوعي للفلسطينيين"، رسائل كثيرة تُجمع على تحوّل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى رهينة ضعيفة في خدمة سياسات وأيديولوجيا اليمين الفاشي، الداعية إلى إعادة بناء المستوطنات في غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة. ومعلوم أن "إسرائيل" كانت قد فكّكت 21 مستوطنة في قطاع غزة، مع إخلاء سكّانها البالغ عددهم 8000 مستوطن، في عام 2005 بعد احتلال دام 38 عاماً، فيما قال رئيس الوزراء الحالي، نتنياهو، إن إسرائيل لا تعتزم الوجود بصورة دائمة مجدّداً في غزة؛ لكنها ستحتفظ بالسيطرة الأمنية لفترة غير محدّدة. إلّا أنّ نواياها على المدى الطويل لم تتّضح حتى الآن، وقالت دول، ومنها الولايات المتحدة، إن غزة يجب أن يحكمها الفلسطينيون.

في 11 ديسمبر/كانون الأول 2023، عقدت 15 منظمة إسرائيلية مؤتمراً من أجل التجهيز لمشاريع "الاستيطان في غزة"، في حال تمكّن الجيش من بسط سيطرته على القطاع، بينما فتحت شركة إسرائيلية للمقاولات والتسويق العقاري بالفعل باب الحجز لوحدات سكنية فيه، وفق ما كشفه الإعلام العبري آنذاك. أما المؤتمر الذي عُقِد مؤخراً في "مباني الأمّة"، في مدينة القدس، فنظّمه مجلس "شومرون" الاستيطاني في الضفة الغربية، وحركة "نحالا" الصهيونية اليمينية بقيادة المستوطنة دانييلا فايس، وهي حركة مصنّفة عالمياً كحركة غير قانونية؛ وقد تأسّست في عام 2005 على يد المستوطن المتطرف موشيه ليفنجر، المعروف بأنه عرّاب الاستيطان، وهي تدعو إلى التوسع الاستيطاني لليهود في ما تبقّى من الأراضي الفلسطينية، ومنها الضفة الغربية التي تشهد اشتباكات متكرّرة بين المستوطنين والفلسطينيين.

المؤتمر افتتحه رئيس مجلس مستوطنات "السامرة"، يوسي داغان، الذي قال: إن "اتفاق أوسلو مات. نحن عائدون إلى غوش قطيف ... والآلاف الذين جاءوا إلى هنا هذا المساء، بينهم 12 وزيراً في الحكومة (من الليكود وتيّار الصهيونية الدينية) وأكثر من 15 عضو كنيست، جاءوا لإحياء حدث مهم في عملية إصلاح شاملة لدولة إسرائيل." وقال: "لقد ناضلنا معًا لمدة 16 عامًا من أجل تصحيح عار فك الارتباط والترحيل وتهجير المستوطنات"، في إشارة إلى انسحاب إسرائيل من مستوطنات قطاع غزة عام 2005 في عهد رئيس الحكومة

الأسبق، أرييل شارون، ضمن خطة أحاديّة الجانب؛ وشملت أيضاً إخلاء 4 مستوطنات شمالي الضفة الغربية. وقال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، في المؤتمر: إن «شعب إسرائيل يقف عند مفترق طرق مصيري. يجب أن نقرّر؛ هل نهرب من الإرهاب مرّة أخرى، تاركين بؤرة القتل تنمو مجدّداً خلف السياج؟ أم نتعلّم الدرس عبر الاستيطان على طول بلادنا وعرْضها، والسيطرة عليها، ومحاربة الإرهاب، وجلْب الأمن إلى دولة إسرائيل بأكملها؟». وأضاف: «لقد تعرّضتُ للضرب في الصف الثامن عندما عارضنا الغباء الفظيع لاتفاقيات أوسلو، وصرخنا بحناجرنا الجافّة: لا تُعطوهم أسلحة؛ ولم يستمعوا إلينا. كان لي شرف النضال ضد إخلاء غوش قطيف وشمال السامرة، ودفعتُ ثمن ذلك حريّتي الشخصية». وقال وزير السياحة، حاييم كاتس: «أنا ابن لوالدين ناجيَين من معكسر أوشفيتز، واتّخذا قراراً بالهجرة إلى أرض إسرائيل وليس إلى كندا، للمجيء وبناء هذه البلاد. كنتُ أنتمي إلى مجموعة تُسمّى «المتمردون»، وحاربتُ ضد الطرد من غوش قطيف. لقد مررنا بهذه العملية المهينة؛ واليوم، بعد 18 عاماً، لدينا الفرصة للقيام والبناء وتجديد أرض إسرائيل وتوسيعها. سنفعل ذلك، لأنها بالنسبة إلينا هي مباراة نهائية، ليست فيها فرصة أخرى للتعويض».

وفي الموضوع نفسه، قال وزير السياحة، حاييم كاتس، إن الهجوم الذي تعرّضت له إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي يؤكّد أن "حماقة اقتلاع المستوطنات من غوش قطيف وشمال السامرة (الضفة الغربية) يجب تصحيحها".

وفي الاتجاه نفسه، قال وزير الإسكان والبناء، يتسحاق غولدكنوبف، إنه «صُدِم» عندما زار متحف «غوش قطيف» و«رأيت المشاهد القاسية للترحيل، وخاصة ترحيل اليهود من دون أي إثم اقترفوه. إن التخلّي عن أجزاء من أرض إسرائيل، لا يؤدّي فقط إلى عدم تحقيق الأمن، ولكنه يتسبّب مباشرةً في إراقة دماء اليهود». وفيما رفع المشاركون لافتة كُتِب عليها "الترانسفير (تهجير الفلسطينيين) وحده الذي سيجلب السلام". وقّع الوزراء وأعضاء الكنيست المشاركون على "عريضة" حملت عنوان "معاهدة النصر وتجديد الاستيطان في قطاع غزة وشمالي السامرة"، كردٍ على هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، **مُعتبرين** أن ذلك هو ما سيجلب "الأمن لدولة الاحتلال.

خلال المؤتمر، تم استعراض مُخطّط ينص على إقامة نوى استيطانية في قطاع غزة، تشمل نواة استيطانية تُدعى "يشي"، وهي كلمة مختصرة لمصطلح "قبائل إسرائيل المتحدة" باللغة العبرية، على أن تُقام على مشارف مدينة

بيت حانون، شمالي قطاع غزة؛ بالإضافة إلى نواة "ماعوز" في الساحل الجنوبي لقطاع غزة، ونواة "شعاري حيفل غزة" في خانيونس، ونواة مخصّصة للمستوطنين الحريديم تُسمّى "حيسد لألافيم" في جنوب رفح. وبالإضافة إلى عرض الخطة الاستيطانية في قطاع غزة، قام منظّمو المؤتمر بتوزيع أشرطة برتقالية على المشاركين تكريمًا لمستوطني "غوش قطيف." ودعا رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، في المؤتمر، إلى "العودة لقطاع غزة"؛ فيما رفع المشاركون في الاجتماع يافطات تدعو إلى "تهجير الفلسطينيين". وكذلك، وقّع الوزراء وأعضاء الكنيست المشاركون على عريضة تدعو إلى "عودة" الاستيطان إلى قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.

الحكومة الإسرائيلية، من جهتها، لم تُشارك رسمياً بتنظيم المؤتمر، على الرغم من تعرّضها لانتقادات بسبب دعمها للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي يُنظر إليه على أنه يعيق "حلّ الدولتين" المتداول الحديث عنه، في المستقبل. وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أيضاً أن 12 وزيراً من حزب ليكود، إلى جانب وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير، خليفة الإرهابي مئير كاهانا، الذي رحّب بقتل 29 مُصلّياً فلسطينياً في مدينة الخليل في عام 1994 ووصف قاتلهم بالبطل، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وكلاهما يرأس حزباً يمينياً شوفينياً متطرفاً، قد حضروا المؤتمر. وفي السياق، قال سموتريتش إن عدداً كبيراً من الأطفال الذين تم إجلاؤهم من المستوطنات في غزة عادوا كجنود للقتال في الحرب ضد حركة (حماس)، مُشيراً إلى أنه وقف في السابق ضد قرار الحكومة إخلاء المستوطنات اليهودية من القطاع. وأضاف في كلمته: "كنّا نعرف ما سيجلبه ذلك، وحاولنا منعه... بدون المستوطنات لا يوجد أمن." وردّد المشاركون في المؤتمر هتافات حماسية لإعادة بناء المستوطنات في غزة. وقال بن غفير إنه اعترض على إخلاء المستوطنات اليهودية، وحذّر من أن ذلك سيجلب "صواريخ على سديروت" و"صواريخ على عسقلان" في جنوب فلسطين المحتلة. وأضاف: "لقد صرخنا وحذّرنا... إذا كنّا لا نريد يوماً آخر مثل السابع من أكتوبر، فيتعيّن علينا العودة إلى ديارنا والسيطرة على الأرض". وفي السياق، قال موقع «ذا تايمز أوف إسرائيل»، إن لقطات المؤتمر أثارت ردود فعل عنيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أشار المنتقدون إلى أن وزراء الحكومة والائتلاف كانوا يرقصون بابتهاج، بينما الحرب مستعرة، وهناك عشرات الآلاف من الإسرائيليين النازحين، والجنود يُقتلون بشكل شبه يومي، و136 رهينة ما يزالون مُحتجزين لدى "حماس" في غزة.

3 – المؤتمر يُعمّق الشرخ الداخلي في الكيان:

لقد جاء المؤتمر المذكور عقب قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، ومُطالبتها حكومة الاحتلال باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية وتجنّب استهداف المدنيين الفلسطينيين في الحرب على غزة؛ وهو ما عَكَس الخلافات وتباين المواقف والآراء الإسرائيلية حيال اليوم التالي للحرب، وكذلك حالة الإرباك التي تشهدها الخارطة السياسية الإسرائيلية في ظل استمرار الفشل في القتال. ودعا المؤتمر إلى الاستيطان في كلّ أنحاء فلسطين التاريخية، لدوافع دينية توراتية. ويقول المحلّلون إنه عمّق الشرخ والصراع في المجتمع الإسرائيلي بشأن هويّة ما يُسمّى "الدولة اليهودية"، وعَكَس حالة الاستقطاب ما بين التيّارين الديني والعلماني التي خفتت حدّتها قليلاً مع اندلاع معركة "طوفان الأقصى." وأجمع العديد من المراقبين على أن نتنياهو أعطى الضوء الأخضر ضمناً لعقد المؤتمر خوفاً من إنهاء مسيرته السياسية بصورة دراماتيكية. والشاهد على ذلك أنه انتدب بعض وزراء وأعضاء الكنيست عن حزب الليكود للمشاركة في المؤتمر، إلى جانب تحالف "الصهيونية الدينية الجديدة" و"القومية المسيحانية" ومجلس المستوطنات في الضفة الغربية. ورجّحت تحليلات إسرائيلية أن دعم نتنياهو الخفي لهذا المؤتمر إنما يعكس الاستقطاب في المشهد السياسي والحزبي في كيان الاحتلال؛ وكذلك خضوعه لابتزاز التيّارات الدينية واليمين المتطرف، لمنع تفكّك ائتلاف حكومته، وإطاحته عن كرسي رئاسة الوزراء.

في المقابل، وتحت عنوان "حفلة الشاي المسمومة"، كتب المحلّل السياسي أمير بار شالوم، مقالًا في الموقع الإلكتروني "زمان اسرائيل"، انتقد فيه المؤتمر وتوقيت انعقاده. وقال إن "الكاهانية (نسبة للإرهابي المجرم مئير كاهانا، زعيم حركة كاخ)، احتفلت بأعظم انتصار لها في تاريخها، في كرنفال مسعور من الخطب والأغاني والرقصات التي تعجز كلمة خزي عن وصفها." وأضاف: "يأتي مؤتمر اليمين المتطرف في وقتٍ يخاطر فيه عشرات الآلاف من الجنود بحياتهم في قطاع غزة، فيما يبقى مصير أولئك الذين تم اختطافهم ويُحتجزون في أنفاق حركة حماس مُبهماً، بينما مناطق بأكملها من البلاد هجرها سكّانها الذين أصبحوا نازحين داخلياً، والاقتصاد في خطر." وأوضح المحلّل السياسي أن المؤتمر يأتي في وقتٍ أصبحت مكانة إسرائيل الدولية أكثر غموضاً والتباساً من أي وقت مضى. وتابع أنه: "ما لا يقل عن 26 وزيراً ونائباً بالكنيست تحدّثوا وغنّوا ورقصوا بنشوة في ما أسموه "مؤتمر النصر" الذي يدعو إلى تجديد الاستيطان اليهودي في قطاع غزة، بعد ترحيل الفلسطينيين، فيما بات يُعرف لدى اليمين المتطرف بـ"الهجرة الطوعيّة." ويعتقد بار شالوم أنه إذا لم يتم كبح جماح الأشخاص

الذين رقصوا حول "العِجل الذهبي" في "مباني الأمّة" في القدس، ودفْعهم إلى هامش المجتمع الإسرائيلي، "فسيُغرقون إسرائيل في هاوية أعمق بكثير من تلك التي سقطنا فيها جميعاً في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023."

4 – تخبّط وإحراج وانتقادات:

اعتبر عضو حزب "المعسكر الوطني"، النائب السابق لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يائير غولان، المؤتمر "صدمة كبيرة، وتظهر فيه مشاهد الرقص والاحتفالات؛ وبَدَت الفرحة تعبيراً عن تحقيق طموحاتهم السياسية". وبرأيه، إنه "من غير الصحي عقد مثل هذا المؤتمر في وقتٍ نخوض حرباً في غزة، ولدينا أزمة في صفقة الأسرى، وعراقيل كثيرة تواجهنا. وما طرحه المؤتمر من حكم عسكري وتهجير للفلسطينيين هو أمر يمس بأمن إسرائيل أولاً، كما يمس علاقاتنا مع واشنطن ومصر وبقيّة الدول التي من شأنها أن تُقدّم كل دعم للتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في غزة؛ وهي تسوية واضح جداً للجميع بأنه من دون التوصل إليها فالحرب على القطاع ستستمر؛ والمؤتمر حتماً سيمس بالعلاقة مع الولايات المتحدة، لأن موقفها واضح بعدم دعم الاستيطان في غزة". وقالت رئيسة حزب "العمل"، ميراف ميخائيلي، تعليقاً على الحدث: إن "التحريض الذي أدّى إلى مقتل إسحاق رابين يهدّد الآن بالقضاء على دولة إسرائيل". وأضافت في تغريدة عَرَضَت فيها شريط فيديو للحاضرين في المؤتمر وهم يرقصون، وكتبت: "مجموعة المسيحانيين يرقصون في نشوة وكأنه لم تكن هنا مذبحة رهيبة في السابع من أكتوبر، وكأننا لم نخسر أكثر من 500 جندي، وكأنه ليس هناك 136 رهينة في أنفاق (حماس) الآن." ونشر حزب "يوجد مستقبل" على منصّة "إكس" أن "الليكود يقف الآن ليرقص على الأنغام السياسية لخليفته المتطرف في مؤتمر سياسي للاستيطان في غزة. لقد أضاع الطريق.

من جهة أخرى، نظّمت حركة "طريقنا"، الرافضة للمؤتمر، وقفة احتجاجية ضد العودة إلى الاستيطان في غزة. وقال المدير العام للحركة، نمرود دويك: "طالبنا رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بمنع انعقاد المؤتمر، الذي يقوم فيه وزراء الحكومة بحملة سياسية، مع اقتراح وهمي لإعادة الاستيطان في قطاع غزة، من أجل خلق صورة للنصر، لأن صورة النصر الحقيقية هي عندما يعود الأطفال للّعب في بارئيه والمستوطنات الأخرى المحيطة بها." وأضاف دويك: "كان ردّ نتنياهو بالإعراب عن معارضته للاستيطان في غوش قطيف؛ لكنه لم يمنع

مشاركة وزراء حزبه في المؤتمر. هذا التلميح إلى اليمين خطير في ساعة الحرب." وأكّد الحاخام داني دانييلي، العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة "حاخامات لحقوق الإنسان"، في مقالة بالموقع الإخباري "واللا"، أن ما يُسمّى "مؤتمر النصر والعودة للاستيطان في غزة"، إنما يُعبّر عن النزعة المسيحانية المتطرفة التي سيطرت على السلطة في إسرائيل، وأنه بمثابة جنون، ولا يُعبّر عن حضور الجمعيات والمنظمات اليهودية فقط، بل عن ائتلاف حكومة نتنياهو الفاشل والخطير." وتابع يقول: إن هذا المؤتمر يُشير إلى أن "الشعب اليهودي" لم يستخلص بعد العِبر من التجارب وما حصل معه في الماضي. وقال: "وكأننا لم نتعلم شيئاً من الفظائع التي عاشها شعب إسرائيل." وأضاف أن هذا المؤتمر سبقته، في الأسابيع الأخيرة، تصريحات كثيرة لشخصيات إسرائيلية عديدة تحدّثت وكتبت صراحة عن العودة لاحتلال قطاع غزة، وضم أجزاء كبيرة من شماله، و"ترحيل "طوعي" للفلسطينيين، وإقامة مستوطنات يهودية في الأراضي المُزمع احتلالها وضمّها من جديد. وأكّد أن "كل ذلك يترافق مع لغة انتقامية متطرفة للإسرائيليين تجاه جميع سكّان غزة بدون تمييز، ومُطالبة الحكومة بعدم السماح بإدخال المساعدات الغذائية والإنسانية، وعدم إنهاء الحرب من دون تحقيق أهدافها غير الواضحة أصلًا؛ وقال الحاخام دانييلي إن انعقاد هذا المؤتمر في الوقت الحاضر يُعبّر بشكل جيّد عن صورة وجوهر اليهودية الإسرائيلية المسيحانية المتطرفة التي أطبقت قبضتها المُحكمة على أنظمة ومقاليد الحكم في إسرائيل، وهي تولي أفضلية للتفوّق اليهودي العنصري."

وفي الإطار نفسه، قالت المستوطنة من «عين هشلوشاه»، ميراف كوهين: «هذا مؤتمر منفصل عن الواقع. نحن لا زلنا في خضم الحرب، بينما هناك من يتحدّث عن اليوم التالي لها». وأضافت: «لن يكون هناك استيطان، فهذا غير منطقي. نحن مُلزمون بإقامة منطقة أمنية وليس إعادة المستوطنين (لغوش قطيف).

في الجانب السياسي، تقول محلّلة الشؤون السياسية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، موران أزولاي، إن انعقاد المؤتمر وسط القتال في خان يونس ومناطق أخرى في قطاع غزة تسبّب في حالة إحراج لبعض قيادات الليكود؛ وحتى نتنياهو الداعم الخفي لهذا التوجّه. ولفتت إلى أن "حالة الإحراج انعكست في الشعارات والنصوص والتصريحات التي أُسمعت في المؤتمر، والتي كانت ذات يوم مُلْكاً للأقليّة من المتطرفين اليمينيين والأشخاص المهمّشين في المشهد السياسي الإسرائيلي." وتضيف أزولاي أن "معظم وزراء الحزب الحاكم الذين لم يحضروا مؤتمر اليمين شعروا بعدم الارتياح. لكن، لماذا يخشون الوقوف ضد المؤتمر علناً؟ ولماذا يرفض العديد من

أعضاء الليكود طرْح وجهة نظرهم المتطرفة؟." ورجّحت أن الصمت في الليكود، والتحفّظ الخجول من قِبل نتنياهو بشأن المؤتمر وتوقيت انعقاده، وحتى مضامينه وشعاراته، يعكس حالة الإضرار التي تسبّب بها المؤتمر الذي يؤجّج الخلاف الداخلي في إسرائيل؛ وبالتالي الانخراط في سياسة أكثر إثارة للانقسام. كما يمكن أن تنتج عنه تحديات دولية معقّدة. وتعتقد محلّلة الشؤون السياسية أن نتنياهو الآن مُحاصر، وبات رهينة لدى تحالف الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عظمة يهودية" برئاسة الوزير إيتامار بن غفير. ورجّحت أن التحدي الأكبر لنتنياهو لم يأت بعد، وأن ذلك سيكون مقابل صفقة تبادل ووقف الحرب؛ وهو ما يهدّد مستقبله ومستقبل ائتلاف حكومته.

وقالت صحيفة "معاريف" إنّ "مجموعة الهلوسة من الراقصين، التي ضمّت 30 عضو كنيست ووزراء من الائتلاف، بمن فيهم أعضاء الحزب الحاكم، ألحقت أضرارًا استراتيجية لا رجعة فيها بإسرائيل أمس في الساحة الدولية، البالغة الأهمية لاستمرار شرعية الحرب ."وتابعت الصحيفة: "لكنّنا لسنا في يومٍ عادي. نحن في عصر لا يوجد فيه مَلك في إسرائيل"، مشيرةً إلى أنّ "رئيس الحكومة هو دمية يديرها إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش ."وأشارت "معاريف" إلى أنه "في المرّة الأخيرة التي كانت فيها مسألة تجديد الاستيطان اليهودي في قطاع غزة على جدول الأعمال، سارع نتنياهو إلى إصدار بيان باللغة الإنجليزية أعلن فيه أنّ هذا لن يحدث، وأنّ إسرائيل لا تنوي تجديد سيطرتها على غزة ."وافترضت الصحيفة أنّ نتنياهو "تلقّى رسالة صريحة في ذلك الوقت، مفادها أنّ هذا يجب أن يكون آخر بيان صريح له حول هذا الموضوع، والآن يلتزم الصمت . وتابعت، فإنّ "كل المتحدّثين باسم الحكومة والائتلاف ونتنياهو، يعِظوننا بأنه يجب عدم ممارسة سياسة الآن، ممنوع الحديث عن اليوم التالي، ممنوع الحديث عن انتخابات، وعن لجنة تحقيق رسمية، وعمّن المسؤول، ومن الذي قادنا إلى الحفرة التي وقعنا فيها."

5 – ردود فعل على المؤتمر:

توالت ردود الفعل داخل "إسرائيل" وخارجها على مؤتمر المتطرفين من الصهيونية الدينية في القدس. ففي رام الله، أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية بأشدّ العبارات «الاجتماع الاستعماري»، ورأت أنه هو ومضمونه يكشفان مجدّداً «الوجه الحقيقي اليميني الإسرائيلي الحاكم، ومعاداته للسلام، وتمسكه بالاحتلال والاستعمار والأبرتهايد

(الفصل العنصري)». واعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن دعوة الائتلاف الحاكم في الكيان، خلال المؤتمر، لضم الضفة الغربية وغزة قد "كشفت النوايا المبيّتة لتطبيق جريمة التهجير والتطهير العِرقي ضدّ شعبنا، واستخفافاً بالقرارات الأخيرة لمحكمة العدل الدولية التي طالبت الكيان باتخاذ كافة التدابير لوقف الإبادة الجماعية في غزة". ووصف البيت الأبيض التصريحات التي أدلى بها بعض الساسة الإسرائيليين عن إعادة استيطان غزة بأنها متهوّرة وتحريضية. وشدّدت الخارجية الفرنسية على أنه ليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تقرّر أين يجب أن يعيش الفلسطينيون على أرضهم. وأكّدت أن مستقبل قطاع غزة وسكّانه يكمن في دولة فلسطينية موحّدة تعيش في سلام وأمن إلى جانب "إسرائيل".

من ناحية أخرى، قال عضو حكومة الطوارئ الإسرائيلية ورئيس حزب الوحدة الوطنية، بيني غانتس، إن مشاركة وزراء وأعضاء الائتلاف في "مؤتمر النصر" أضرّت بشرعيتنا في العالم، وبجهود إيجاد إطار لعودة المختطفين". ووجّه نداءً مباشراً إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قائلاً: "هذا ليس الوقت المناسب للتحدّث مع القاعدة، ولكن للعمل من أجل الشعب بأكمله. هذا هو الوقت المناسب لدعم جنود الجيش الإسرائيلي والشاباك والموساد والشرطة، بغضّ النظر عن آرائهم، وبغضّ النظر عن المكان الذي أتوا منه." وشدّد على أن "هذا هو الوقت المناسب لإظهار قوّة للعالم، والعمل كقبضة واحدة ضد الأعداء في غزة ولبنان وإيران؛ وسيكون هناك وقت للنضالات. ليس الآن، وليس عندما نقاتل، وليس عندما ترفع 136 عائلة مختطفة أعينها إلى القيادة. هذه الأمّة تستحق قيادة تتصرف بمسؤولية." وأضاف: "لقد حذّرت أنا وأصدقائي رئيس الوزراء قبل المؤتمر.. من المهم أن نعرف وأن يعرف العالم أن من يدير عملية صنع القرار هو حكومة الحرب والحكومة السياسية والأمنية ككل. من يرقص ويقسم لا يقرّر، ومن يصمت ويبتعد فليس قائداً".

كما وجّه وزير مجلس الحرب، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غادي آيزنكوت، انتقاداً حاداً لوزراء وأعضاء كنيست شاركوا في المؤتمر، وقال: إن أولئك الذين حضروا المؤتمر – وخاصة المسؤولين المنتخبين – "لم يتعلّموا شيئاً واحداً من أحداث العام الماضي، حول أهمية التحرك بإجماع وتضامن وطني في المجتمع الإسرائيلي." وأضاف آيزنكوت، الذي قُتل نجله وابن شقيقته في المعارك في غزة: "بينما تحارب القوات جنباً إلى جنب في حرب مبرّرة بشكل لا مثيل له، وبينما نختار البحث عمّا يوحّدنا، حتى لو كانت هناك خلافات... يجد آخرون الوقت لحدث يمزّق المجتمع الإسرائيلي، ويزيد من انعدام الثقة بالحكومة ومسؤوليها المنتخبين، وقبل

كل شيء، يزيد من حدّة الانقسامات على حساب ما يجمعنا." وانتقد زعيم المعارضة، يائير لابيد، المؤتمر، وقال: "هذا يُسبّب ضرراً دولياً لإسرائيل، وضرراً لصفقة تبادل أسرى محتملة، ويُعرّض جنود الجيش الإسرائيلي للخطر." وزاد: "المؤتمر الاستيطاني وصمة عار بوجه نتنياهو والحزب الذي كان ذات يوم في قلب المعسكر الوطني، وهو الآن يتخلّف بلا حول ولا قوّة وراء المتطرفين". وقال إن "الحكومة الأسوأ في تاريخ إسرائيل تبلغ مستوىً أكثر انحطاطاً، مع عقد مؤتمر من هذا القبيل؛ إنه عدم مسؤولية فظيعة. نتنياهو غير كفوء، وهذه الحكومة غير كفوءة". وقالت رئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي: "لقد جلب نتانياهو أتباع كهانا من الهامش المنبوذ إلى قيادة دولة إسرائيل. إن التحريض الذي أدّى إلى اغتيال (إسحق) رابين يهدّد الآن بتدمير دولة إسرائيل."

من جانبه، أوضح نتانياهو أن موقفه لم يتغيّر من مسألة الاستيطان في غزة، مؤكّداً أن مثل هذه القرارات تُتّخذ في المجلس الوزاري المصغّر، وأنه "يحق لكلّ وزير إبداء رأيه." وقال وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، خلال كلمته في المؤتمر: "إذا كنّا لا نريد 7 أكتوبر آخر، علينا أن.. نُسيطر على المنطقة"، في إشارة إلى الهجوم الذي شنّته "حماس" في 7 أوكتوبر 2023؛ وأضاف: على إسرائيل أن "تُشجّع الهجرة الطوعية" للفلسطينيين من غزة، مُكرّراً تصريحات سابقة استدعت انتقادات حادّة من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد حمل العديد من المشاركين أسلحة، بينما كان باعة خارج مركز المؤتمرات يبيعون قمصاناً كتِب عليها "غزة جزء من أرض إسرائيل". وهتف الحضور: "اتفاقات أوسلو ماتت، شعب إسرائيل حي"، في إشارة إلى الاتفاقيات الإسرائيلية –الفلسطينية التاريخية في التسعينيات، والتي منحت الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدودا .ً وقالت زعيمة المستوطنين، دانييلا فايس، إن مؤتمر الأحد يهدف إلى الضغط على الحكومة "للعودة إلى قطاع غزة وإقامة مجتمعات على الفور." وزعمت أن "العرب لن يبقوا في غزة"، مُضيفة "لا حماس، ولا أنصار حماس. وأولئك الذين لا يدعمون حماس لا يريدون البقاء على أي حال." فيما قال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش: "علينا أن نقرّر عند هذه النقطة المفصلية – هل نهرب مرّة أخرى من الإرهاب ونسمح لبؤرة القتل بالنمو مرّة أخرى وتنمو خارج السياج، أم نستوطن الأرض ونسيطر عليها ونقاتل الإرهاب لتحقيق الأمن لدولة إسرائيل بأكملها؟ من دون استيطان، لا يوجد أمن."

لقد تكرّرت تصريحات من وزراء ومسؤولين إسرائيليين خلال الأشهر الأخيرة عن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، ومن أبرزهم سموتريتش، ووزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير. وأتت تصريحات الوزيرين بعد مواقف دولية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا، إلى جانب دول عربية، أكّدت أن أي "تهجير قسري" للفلسطينيين يُعدّ خرقاً للقانون الدولي . وفي دعم واضح ومضاعف لما وصفه بـ "التهجير الطوعي" لسكّان غزة إلى دول أخرى، قال سموتريتش إن "أكثر من 70 في المئة من العامّة بإسرائيل يدعمون مثل هذا الحل الإنساني"؛ لكنه لم يدعم تلك الإحصائية بأي مصدر موثوق، حسبما ذكرته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل."

من ناحية أخرى، وجّهت وزارة الخارجية الأميركية، في وقت سابق، انتقاداً لاذعاً للوزير الإسرائيلي، على لسان المتحدّث باسمها، ماثيو ميلر، الذي وصف تصريحات سموتريتش بأنها "تحريضية" و"عديمة المسؤولية ." كذلك انتقد وزراء في حكومة نتانياهو، أحدهما من حزبه، تصريحات صدرت عن زميلين لهما ركّزت على إعادة توطين الفلسطينيين في قطاع غزة خارج حدوده، مؤكّدين أن تلك السياسات "غير واقعية"، في حين عبّرت دول عربية عدّة عن استنكارها الشديد لتلك التصريحات. وردّ بن غفير على واشنطن بعد وقت قصير من انتقاداتها سموتريتش، قائلاً في تغريدة إن "هجرة مئات الآلاف من غزة ستسمح لسكّان غلاف (غزة) بالعودة إلى ديارهم والعيش في أمان؛ وستحمي جنود الجيش الإسرائيلي." وأكّد القول: "أنا معجب حقاً بالولايات المتحدة الأميركية. ولكن مع كل الاحترام الواجب، نحن لسنا نجماً آخر في العَلَم الأميركي." ووصفت الولايات المتحدة تصريحات أدلى بها بعض الساسة الإسرائيليين الذين شاركوا في المؤتمر، بأنها "متهوّرة وغير مسؤولة". وقال متحدّث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، في مؤتمر صحفي: "لقد أوضحنا أنه لا يمكن أن يكون هناك تقليص لأراضي غزة". وأضاف: "هذا الخطاب تحريضي وغير مسؤول. ونحن نصدّق كلام رئيس الوزراء (نتانياهو) عندما يقول إن إسرائيل لا تنوي إعادة احتلال غزة. ودانت فرنسا تنظيم المؤتمر. وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان: "لا يعود إلى الحكومة الإسرائيلية أن تقرّر أين يجب أن يعيش الفلسطينيون على أرضهم". وأضاف البيان: "فرنسا تُدين عقد هذا المؤتمر.. وتتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تُدين بوضوح هذه المواقف". كما شدّد على أن "مستقبل قطاع غزة وشعبه سيكون في دولة فلسطينية موحّدة تعيش في سلام وأمن، إلى جانب إسرائيل".

6 – خطة من ثلاث مراحل:

كشفت صحيفة "معاريف" عن وجود خطة إسرائيلية من ثلاث مراحل لليوم التالي للحرب على قطاع غزة . وقالت الصحيفة إن الخطة صاغها بسريّة مجموعة من رجال الأعمال المُقرّبين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وأحدهم مُقرّب جداً. وتشمل المرحلة الأولى إقامة حكم عسكري إسرائيلي خالص في غزة، يدير نقل المساعدات الإنسانية، ويتحمّل المسؤولية عن معالجة احتياجات المجتمع المدني الغزي في المرحلة الانتقالية. والمرحلة الثانية تشمل العمل على إقامة تحالف دولي يضم دولاً عربية عدة، بمشاركة: السعودية، مصر، المغرب، الإمارات، البحرين، ودول أخرى، ويكون جزءاً من اتفاقية التطبيع في المنطقة التي يتم التوقيع عليها لاحقاً. وبحسب االخطة، فإن هذا "التحالف" سيكون مسؤولًا عن إنشاء جسم جديد يُدعى "السلطة الفلسطينية الجديدة". ولاحقاً، يتسلّم المسؤولون الذين لا يرتبطون بحركة حماس، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا مرتبطين بشكل مباشر بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، المسؤولية عن غزة من "إسرائيل"؛ وبالتالي نهاية الحكم العسكري المؤقّت. وسيحتفظ كيان الاحتلال "بالحق" في التصرّف على المستوى الأمني في غزة بالطريقة التي يعمل بها في الضفة الغربية المحتلة اليوم، في كل مرّة تظهر فيها "احتياجات عملياتية"، لإحباط عمليات أو بنى تحتية للمقاومة. أما المرحلة الثالثة، التي ستكون بعد خلق نوع من الاستقرار في قطاع غزة ونجاح الجسم الجديد، أي السلطة الفلسطينية الجديدة، فستشمل "إصلاحاً شاملاً" في الضفة الغربية أيضاً، يتعلق بالسلطة الفلسطينية، والمواد التعليمية في جهاز التعليم الفلسطيني، والتعامل مع "الإرهاب" وفق المفهوم الإسرائيلي. وتقضي الخطة، بأنه في إطار جدول زمني محدّد مسبقاً، قد يتراوح ما بين سنتين أو أربع سنوات، توافق "إسرائيل" على الاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح في المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية؛ كما تُناقش إمكانية نقل أراض أخرى لا تتطلب إخلاء مستوطنات للدولة نفسها. وقالت "معاريف" إن الخطة عُرضت على جهات أميركية رسمية، مُضيفة أن الحديث يدور عن "بالون اختبار" يُطلقه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في إطار المبادرة الأميركية لتسوية شاملة في المنطقة، تضم مثلّث غزة، السلطة الفلسطينية، والسعودية. وبيّنت الصحيفة أن نتنياهو لا يُدير هذه الاتصالات بشكل مباشر، ولكن من خلال وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، المقرّب

منه جداً؛ ولكنه يعمل على تعزيز هذه الأفكار ويتلاعب بها بطريقة تُمكّنه لاحقاً من إنكار صلته المباشرة بها عند الحاجة، والقول إنه لا يقف وراء هذه المبادرة، وإنما رجال أعمال.

ولفتت "معاريف" إلى أنه بالإضافة إلى هذه الخطة، فإن جهات إسرائيلية تعمل في الوقت نفسه على عدد من الخطط الإضافية لما يُسمّى "اليوم التالي" للحرب على قطاع غزة، منها من خلال منسّق عمليات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة. كما يعمل جيش الاحتلال على خطة خاصة به؛ وكذلك يقوم "جهاز الأمن العام – الشاباك" بوضع توصيات لخطة مفصّلة لليوم التالي. ووفقاً للصحيفة، فإنه على الرغم من هذه الخطط، فإن الخطّة الحقيقية التي يفكّر بها نتنياهو، هي خطة "رجال الأعمال"، لكنه يترك لنفسه مسافة آمنة من الموضوع، كعادته في مرّات سابقة.

7 – خاتمة:

لم يعد احتلال قطاع غزة وإعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية بالنسبة للبعض في اليمين المتطرف، مُجرّد حلم. فقد عمل وزراء الحكومة، وأعضاء بارزون في الكنيست، وشخصيات عامة، وآلاف الناشطين، جاهدين لتحقيق ذلك منذ اندلاع الحرب مع "حماس" في السابع من أكتوبر، وكثّفوا جهودهم في الأسابيع الماضية. ويقوم النشطاء بتوزيع المهام وتشكيل مجموعات استيطانية أساسية بناءً على خريطة المستوطنات التي يُخطّطون لإقامتها في القطاع، الأمر الذي تجلّى في عقد مؤتمر "الاستيطان اليهودي في غزة"، المنعقد في مركز المؤتمرات الدولي في القدس، والذي تحدّث فيه وزيران من حزب "الليكود"، ووزير الثقافة والرياضة، ميكي زوهار، ووزير السياحة، حاييم كاتس، الذي زعم قائلاً "نحن نمثّل غالبية الشعب." وحضر المؤتمر أيضاً جميع وزراء الحكومة من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف (وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير تطوير المناطق الهامشية والنقب والجليل، يتسحاق فاسرلوف، ووزير التراث، عميحاي إلياهو). كما حضره زعيم حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف – وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزيرة البعثات الوطنية والمستوطنات، أوريت ستروك، ووزير الهجرة والاستيعاب، أوفير صوفر، ونحوثلاثة آلاف ناشط. وشمل منظّمو الحدث، رئيس مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان، ورئيسة حركة "نحالا"، دانييلا فايس، الناشطة جداً في حركة الاستيطان وتخطيط البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية.

في العادة، رفض قادة "إسرائيل" مراراً فكرة إعادة بناء المستوطنات في غزة، وسط معارضة صريحة من المجتمع الدولي، وخاصة الحليف الرئيس لإسرائيل، الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد أثارت الحملة العسكرية الإسرائيلية الإجرامية في القطاع لإسقاط "حماس"، بين صفوف أتباع الصهيونية الدينية المتطرفة، الآمال بعودة الاستيطان. وفي السياق، قالت الناشطة دانييلا فايس: "لقد شكّلنا فرقًا جادّة، وجمعنا التبرّعات. سوف نتّبع نفس الإستراتيجية التي استخدمناها في يهودا والسامرة: أولاً، سنُقيم [المستوطنون] وجودًا في معسكرات الجيش. خطوة بخطوة"، مُشيرة إلى الضفة الغربية باسمها التوراتي (يهودا والسامرة). وقالت: أنا أحبّ هذه اللحظة من التنظيم، ولدينا كل شيء: نواة دينية علمانية، ونواة حريدية، وفِرق تعمل بشكل مستقل منذ فترة. وفي مدينة خان يونس سيتم بناء مدينة يهودية وسنسمّيها حانوت يونا."

الجدير بالذكر أيضاً أن معظم الوزراء وأعضاء الكنيست الناشطين في دعم الاستيطان في غزة يدعمون أيضاً الهجرة الطوعيّة لسكّان غزة أثناء الحرب وبعدها؛ وهي فكرة أثارت ردود فعل دولية حادّة، بما في ذلك معارضة شديدة من الولايات المتحدة. ولكن حتى لو بقي السكّان الفلسطينيون، فإن الناشطين يستعدّون لإقامة مستوطنات تحت ما يأملون أن يكون حكماً إسرائيلياً دائماً في غزة. وهذا كلّه يحصل بالرغم من أنه لا يُعتبر احتلال غزة وإقامة المستوطنات فيها سياسة رسمية للحكومة الإسرائيلية في غزة ما بعد الحرب. وقد صرّح نتنياهو أن إسرائيل لن تبقى في غزة بعد الحرب، على الرغم من أنها ستحتفظ بالسيطرة الأمنية الشاملة هناك. وفي الوقت نفسه، يؤيّد ما يُقارب من ثلث أعضاء الحكومة والكنيست تجديد الاستيطان داخل قطاع غزة – بما في ذلك أعضاء كنيست ليس فقط من الليكود و"الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت"، ولكن أيضاً من الأحزاب الحريدية. وبالتالي فسيتعرّض نتنياهو لضغوط من الداخل، من أعضاء كافة الأحزاب في ائتلافه. ودعت تالي غوتليف، النائبة عن حزب ليكود في الكنيست، الجيش الإسرائيلي إلى "استخدام السلاح النووي" في غزة، رداً على هجمات "حماس" المباغتة؛ وقالت: إن "الاستيطان في شمال قطاع غزة وحده سيحقّق الأمن وهزيمة العدو. لكن للأسف، تخشى قيادة الليكود الحديث عن الاستيطان والسيطرة في شمال قطاع غزة."